

الفصل الثاني

في

أصناف الزنا وعقوباتهم

- - البكر .
- - المحصن .
- - الرقيق .

oboi.kandi.com

الشريعة الإسلامية تتشدد جدا في تضيق سبل اثبات جريمة الزنا ، فتجعل الشروط التي يجب أن تتوفر سواء في حالة الشهادة أو في حالة الاقرار في منتهى الصعوبة وما ذلك الا ضمانا لعدم معاقبة البريء ، ومن أجل التأكد التام من وقوع الجرم على الصورة المستوجبة للحد .

فإذا ثبتت الجريمة فإن الشريعة لا تتساهل أبدا في وجوب توقيع العقوبة ، والحاكم المسلم لا يملك ولا يجوز له تعطيل حد الزنا ولا غيره لأنها حقوق لله تعالى (١) ، وحد الزنا لا يحتاج الى أن يتقدم أحد بدعوى ، ولا يسقط بانسحاب أحد ، ذلك لأن جريمة الزنا موجهة ضد المجتمع كله تستهدف تقويض الفضيلة فيه ونشر الفاحشة أو هكذا نتائجها ، ولهذا يحق لكل فرد أن يشهد على وقوع الفعل اذا شاهده .

وإذا كنا نلاحظ أن الشريعة فرقّت في العقوبة بين المحصن وغير المحصن ، فلأن مرد ذلك أن جرم أحدهما أكبر من الآخر فبوقع عليه من العقوبة ما يناسب الجريمة عدلا وحقا .

وقد كان حد الزنا في بداية التشريع الإسلامي الحبس للثيب والأذى بالكلام للبكر لقوله سبحانه : (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا ، واللذان يأتينها منكم فاذوهما فان تابا واصلحا فاعرضوا عنهما ان الله كان توابا رحيمًا) النساء ١٥ ، ١٦ .

(١) يقول علماء الزيدية : انه لما كانت ولاية الحدود الى الامام فله اسقاطها عن بعض الناس لمصلحة عامة ... وله تأخيرها الى وقت آخر ، الا القصاص ففي اسقاطه أو تأخيره نظر . (أنظر الفاج ج ٤ ص ٢٠٧ كتاب الحدود) .

وقوله تعالى : (نساءكم) يعنى الثيب لأن الاضافة اضافة زوجية ، وقد ذكر عقوبتين أحدهما أغلظ من الأخرى فكانت الأغلظ للثيب والأخرى للبكر كالرجم والجلد . ثم نسخ هذا بحديث عبادة ابن الصامت أن النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — قال : « خذوا عنى خذوا عنى قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » رواه مسلم وأبو داود .

وهذا النسخ يقال عنه كيف ينسخ القرآن بالسنة ؟ فمن العلماء من أجاز ذلك قالوا : لأن الكل من عند الله وإن اختلفت طرقه . ومنهم من منع ذلك ، إلا أنه اعتبر أن الحديث المروى هنا فى موضوع عقوبة الزانى لا يعتبر ناسخا للقرآن وإنما هو من باب التبيين والتفسير لأن النسخ رفع لحكم ظاهرة الاطلاق أما الآية فان الحكم الذى فيها مشروط بشرط وقد زال الشرط بالبيان ، فقد أمرت الآية بحبسهن حتى يجعل الله لهن سبيلا فجاءت السنة لتبين هذا السبيل ، فكان هذا بيانا لا نسخا .

وقد وردت أحاديث كثيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم للزانى المحصن ولغير المحصن (١) .

اصناف الزناة وعقوباتهم

الزناة الذين تختلف العقوبة باختلافهم أربعة أصناف :

- ١ — بكر حر (ذكر وأنثى) وهذا حده الجلد مائة والتغريب .
- ٢ — ثيب حر (ذكر وأنثى) وهذا حده الرجم .
- ٣ — بكر عبد (ذكر وأنثى) وهذا حده نصف ما على الحر البكر .
- ٤ — ثيب عبد (ذكر وأنثى) وهذا حده نصف ما على الحر أيضا لأن الرجم لا يتنصف . وعلى هذا يمكن القول أن الزناة ثلاثة أصناف رئيسية :

- ١ — أبكار .
- ٢ — ثيب (أحرار) .
- ٣ — رقيق .

والعقوبات ثلاث أيضا :

- ١ — الجلد .
- ٢ — التغريب .
- ٣ — الرجم .

(١) انظر نيل الأوطار ج ٧ ص ٩٧ — ١٠٣ .

اولا - البكر

- تعريفه .
- حده الجلد والتغريب .
- الحكمة من عقوبة الجلد .
- الحكمة من عقوبة التغريب .
- صفة السوط وكيفية الجلد .
- تاخير الجلد عن المريض الى شفائه .
- الطائفة .
- التغريب .

اولا — البكر

تعريف البكر من الرجال والنساء :

هو « من لم يجامع في نكاح صحيح ، وهو حُر بالغ ، عاقل » (١)
سواء كان جامع بوطء شبهة أو نكاح فاسد أو غيرها أم لا .

والرجل والمرأة في هذا سواء سواء المسلم والكافر في هذا سواء
وكذلك الرشيد والمجور عليه لسنه ... (٢) .

حد البكر الجلد وتغريب عام :

قال الله تعالى : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلده ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله ، أن كنتم تؤمنون بالله واليوم
الآخر ، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) فالجلد اذا ثابت بكتاب
الله ، وقام الاجماع ممن يعتد به على اختصاصه بالبكر وهو غير
المحصن (٢) وهو ثابت بالسنة أيضا في نصوص عديدة كحديث العسيف
وحديث عبادة (٤) والتغريب ثابت بالسنة .

الحكمة من عقوبة الجلد :

يقول الأستاذ العلامة الشهيد / عبد القادر عودة « وقد
وضعت عقوبة الجلد على أساس محاربة الدوافع التي تدعو للجريمة
بالدوافع التي تصرف عنها ، فالدافع الذي يدعو الزاني للزنى هو
اشتهااء اللذة والاستمتاع بالنشوة التي تصحبها ، والدافع الوحيد الذي
يصرف الانسان عن اللذة هو الألم ولا يمكن أن يستمتع الانسان بنشوة
اللذة اذا تذوق مس العذاب ، وأى شيء يحقق الألم ويذيق مس
العذاب أكثر من الجلد مائة جلدة ؟

(١) سبل الاسلام ج ٤ ص ٤ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٩٠ .

(٣) فتح الباري ج ١٢ ص ١٣٩ . والمحلى ج ١١ .

ص ٢٣١ — ٢٣٣ .

(٤) انظر نيل الأوطار ج ٧ ص ٩٧ — ١٠٣ .

« فالشريعة حينما وضعت عقوبة الجلد للزنى لم تضعها اعتباطا وانما وضعتها على أساس من طبيعة الانسان وفهم لنفسيته وعقليته ، والشريعة حينما قررت عقوبة الجلد للزنى دفعت العوامل النفسية التى تدعو للزنى بعوامل نفسية مضادة تصرف الزنى ، فاذا تغلبت العوامل الداعية على العوامل الصارفة وارتكب الزانى جريمته مرة كان فيما فيها يصيبه من ألم العقوبة وعذابها ما ينسيه اللذة ويحمله علم عدم التفكير فيها » (١) .

الحكمة من عقوبة التفريب :

يقول الأستاذ الشهيد أيضا . عن حكمة التفريب :

وله فى نظرنا علتان :

الأولى : التهديد لنسيان الجريمة بأسرع ما يمكن ، وهذا يقتضى ابعاد المجرم عن مسرح الجريمة ، أما بقاؤه بين ظهرانى الجماعة فانه يحى ذكرى الجريمة ويحول دون نسيانها بسهولة .

الثانية : أن ابعاد المجرم عن مسرح الجريمة يجنبه مضايقات كثيرة لابد أن يلقاها ان لم يبعد ، وقد تصل هذه المضايقات الى حد قطع الرزق وقد لا تزيد على حد المهانة والتحقير ، فالابعاد يهين للجانى أن يحيا من جديد حياة كريمة .

« وظاهر مما سبق أن التفريب وان كان عقوبة الا انه شرع لمصلحة الجانى أولا ، ولصالح الجماعة ثانيا ، والمشاهد فى عصرنا الحالى الذى انعدم فيه الحياء أن كثيرين ممن تصيبهم معرة الزنى يهجرون موطن الجريمة مختارين لينأوا بانفسهم عن الذلة والمهانة التى تصيبهم فى هذا المكان (٢) » .

(١) التشريع الجنائى مقارنا بالقانون الوضعى تأليف الشهيد /

عبد القادر عودة ج ١ ص ٦٣٦ .

(٢) التشريع الجنائى ج ١ ص ٦٤٠ .

ورفق الاسلام بمن ثبت عليه الزنى واستحق الجلد يتجلى في كونه
يشترط للسوط الذى يضرب به صفات ، وللجلد كيفية .

صفة السوط وكيفية الجلد :

ينبغى أن يكون السوط الذى يجلد به الزانى متوسطا بين الجديد
والعتيق ، وهكذا اذا كان الجلد يعود ينبغى أن يكون متوسطا بين الكبير
والصغير فلا يكون من الخشب التى تكسر العظم وتجرح اللحم ، ولا من
الاعواد الرقيقة التى لا تؤثر في الألم ، وينبغى أن يكون قدر عرضه
اصبع وطوله ذراع (١) خلى من العقود (٢) ذلك لأن الجلد الذى
جاءت به الشريعة هو الجلد المعتدل بالسوط فان خيار الأمور أوسطها ،
قال على رضى الله عنه : « ضرب بين ضربين ، وسوط بين سوطين »
ولا يكون الجلد بالعصى ولا بالمقارع ولا يكتفى فيه بالدرة وانما
تستخدم في التعزير .

ويقدر ابن حزم أن السوط لم يرد في نص التصريح بجعله آلة
الضرب وأنه يجوز بناء على ذلك الضرب بسوط أو بجل من شعر
أو من كتان أو من قنب أو خيزران ... مع مراعاة شروط الضرب (٣)
ولا يضرب الوجه ولا المقاتل فان المقصود التأديب لا القتل .

ولا يجرد المجلود من ثيابه كلها بل ينزع عنه ما يمنع ألم الضرب
من الملابس الغليظة (٤) وهو رأى الامام أحمد واسحاق وأبو ثور (٥) .
بينما يرى الاحناف أن يجرد الرجل في الحدود والتعزير ويضرب في ازاره
واحد (٦) الا القذف فلا . اما المرأة فلا تجرد الا من الحشو والفرو ان بقى
لها غيره والا فلا .

-
- (١) نيل الاوطار ج ٧ ص ١٣٠ .
 - (٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٨ ص ٣٤٨ .
 - (٣) المحلى ج ١١ ص ١٦٨ ، ١٧٢ .
 - (٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٨ ص ٣٤٨ ، والتاج ج ٤
ص ٢١٣ ، فتح البارى ج ١٢ ص ١٥٣ ، الفتاوى الهندية ج ٣
ص ١٤٦ .

- (٥) فتح البارى ج ١٢ ص ١٣ .
- (٦) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٦ .

وينبغي أن يعطى كل عضو حظه من الضرب فيوزع على الجسم كله كالظهر والاكثاف والفخذين ونحو ذلك . وقال الامام مالك باختصاص الضرب بالظهر والواجب أن لا يخص بالضرب عضو من عضو اذ لو أراد الله تعالى ذلك لبينه على لسان رسوله ، وانها يجتنب الوجه والمذاكر والمقائل كما سلفت الاشارة .

ويضرب الرجل قائما (١) والمرأة قاعدة والصحيح أن يضرب كيفما تيسر على المرأة والرجل قياما وتعودا فان امتنع المجلود أمسك ولا يربط اذا لم يحتج الى ذلك .

ولا يظهر الضارب ابطه فان أبان ابطه تأرش منه المجلود ، ويضرب الضارب بحيث لا يسيل دما ولا يشق جلدا ولا يكسر عظما ، فمن تعدى ففعل شيئا من ذلك فعلى متولى ذلك القنود ، لأن الله قال : (قد جعل الله لكل شئ قدرا) فادنى قدر لضرب الحدود أن يؤلم فما نقص عن ذلك فليس بضرب ، وأعلى قدر لها نهائية الألم مع السلامة من كل ما ذكر (٢) .

تأخير الجلد عن المريض الى شفائه :

ثبت في السنة تأخير الجلد عن استحققه حده بسبب المرض ، فقد جاء في حديث عن علي — رضى الله عنه — قال : « زنت أمة لرسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — فأمرني أن أجلدتها فإذا هي حديث عهد بنفاس فخشيت أن أناجلتها ان اقتلها فذكرت ذلك للنبي — صلى الله عليه وآله وسلم — فقال أحسنت (٣) .

نفى الحديث دليل على أن المريض يمهل حتى يبرأ أو يتوارى البرء ، فقد جاء في رواية « أحسنت أتركها حتما تماثل (٤) ويمهل البكر

(١) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٢٦ ، المغنى ج ٨ ص ١٧٢ .

(٢) المحلى ج ١١ ص ١٦٩ — ١٧٠ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٢١٤ .

(٤) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٢٦ ، المغنى ج ٨ ص ١٧٢ .

حتى تزول شدة الحر والبرد والمرض المرجو (١) ، فان كان مرضه مايوسا فيضرب بعنكول ان احتمله لحديث أبى أمامة ابن سهل ابن حنيف قال : « كان بين أبياتنا رويجل ضعيف . . وذكر أن هذا الضعيف وقع على جارية ولما علم رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — بضعفه وأنه لا يحتمل الضرب قال : « خذوا له عنكالا فيه مائة شمراخ ثم اضربوه ضربة واحدة وكذلك الحامل التى عليها الجلد تمهل حتى تلد وتتوى ثم يقام عليها الحد وقد نقل النووى الاجماع على ذلك (٢) .

ويرى ابن حزم — بعد مناقشة للنصوص — أن الجلد لابد منه للزاني المريض فورا وعلى حسب وسعه ، فان كان ضعيفا جلد بشمراخ فيه مائة عنكول جلدة واحدة ، ويؤول حديث على السالف الذكر بأن الإهمال للجارية انما كان حتى يجف دمها وهذا لا يحتاج الى أكثر من ساعتين (٣) .

والظاهر أن الحق في المسألة والذي يشجم مع روح الشريعة الأخذ بالتفريق بين مرض ومرض . . فما كان يرجى برؤه آخر وما كان مايوسا أقيم بما احتمله . ولا يجوز أن يتم الجلد في وقت يتضاعف فيه الألم إذ ليس ذلك مقصودا من الشارع .

معنى قوله تعالى : (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) :

اختلفت أقوال العلماء — رحمهم الله جميعا — في تحديد عدد الطائفة (٤) ، فقد نقل ابن المنذر عن أحمد الاجتزاء بواحد فما فوق (٥)

-
- (١) البحر الزخار .
 - (٢) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١١ ص ٢٠١ .
 - (٣) المطى ج ١١ ص ١٧٥ ، ١٧٦ .
 - (٤) المغنى ج ٨ ص ١٧٠ ، ١٧٥ .
 - (٥) ابن حزم يرجح هذا الرأى ص ٢٦٤ ج ١١ المطى .

وعن اسحاق وعطا اثنين ، وعن الزهري ثلاثة ، وعن مالك (١) والشافعي أربعة وعن ربيعة ما زاد عليها ، وعن الحسن عشرة .

والطائفة هي الفرقة التي تكون حافة حول الشيء من الطوف (٢) ، وقد نقل عن ابن عباس أنه قال الطائفة الرجل والنفر . وقال الزجاج : الطائفة في اللغة الجماعة (٣) .

والظاهر أنه لابد من وجود مجموعة من المؤمنين لمشاهدة اقامة الحد ليشتهر الزجر وتقبل ليدعوا للمرجوم بالرحمة والتوبة قال ابن تيمية — رحمه الله : المعصية اذا كانت ظاهرة كانت عقوبتها ظاهرة كما جاء في الاثر « من اذنب سرا فليتب سرا ومن اذنب علانية فليتب علانية » وفي الحديث « ان الخطيئة اذا خفيت لم تضر الا صاحبها واذا اعلنت فلم تنكر ضرب العامة » فاذا اعلنت اعلنت عقوبتها بحسب العدل الممكن (٤) . . ا هـ .

التفريب :

جاءت النصوص في السنة تبين أن حد البكر جلد مائة وتفريب عام ، ففي حديث أبي هريرة الذي يذكر قصة العسيف : « فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتفريب » وأقره الرسول — صلى الله عليه وآله وسلم — وعنه أيضا قال : « ان النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفى عام ، واقامة الحد عليه » وعن عبادة ابن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « خذوا عنى خذوا عنى فقد جعل الله لهن سبيلا : البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » ففي هذه النصوص دليل على ثبوت التفريب ووجوبه على من كان غير محصن .

(١) الشرح الصغير ج ٤ ص ٤٥٧ : ٤٥٦ .

(٢) تفسير فتح القدير للشوكاني ج ٤ ص ٥ ، وفتح الباري

ج ١٢ ص ١٤٠ .

(٣) تفسير فتح القدير للشوكاني ج ٢ ص ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٤) فتاوى ابن تيمية ج ١٥ ص ٢٨٥ — ٢٨٦ .

وقد اختلف العلماء على من يقع التغريب ... فقال الشافعى والثورى وداوود (١) والطبرى بتعميم النفى على الزانى الغير محصن سنة سواء كان رجلا أو امرأة (٢) وينصف للأمة وخص الأوزاعى النفى بالذكورية وقال مالك بذلك وزاد عليه قييدا آخر وهو الحرية ، وقد روى بخصوص عدم نفى النساء أثر عن على — رضى الله عنه . قالوا : لأنها عورة وفي نفيها تضييع لها وتعريض لها للفتنة ، ولهذا نهيت عن المسافرة الا مع محرم (٣) .

واحتج من شرط الحرية بأن نفى العبد عقوبة لمالكه لمنعه منفعتة مدة نفيه وتصرف الشارع يقتضى الا يعاقب الا الجانى ، ومن ثم سقط فرض الحج والجهاد عن العبد وفي قول آخر للشافعى لا ينفى الرقيق (٤) وهو مذهب الامام أحمد (٥) .

والحاصل أن التغريب واجب لا شك في ذلك الا ان الراى القائل بعدم وجوبه على المرأة والرقيق رأى صحيح ، يؤيده ولا يجد ما يعارضه من الشرع بل هو المصلحة ، ذلك لأن تغريب الرقيق ترفيه له وتعذيب لسيده ، وتغريب المرأة اما أن يكون بلا محرم وهذا لا يجوز بالنص . « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليسلة الا مع ذى محرم » ، واما يكون بمحرم وهذا يؤدى الى تغريب من لا ذنب له مما يصطدم وأسس الشريعة ، وان قلنا تتحمل هى أجرته زدنا على الحد تشريعا من عندنا لم يأمر به الله ولا رسوله .

ويمكن أن يكون عقاب المرأة بدلا عن التغريب الحبس مع الجلد وبذلك نصون المرأة ونقيم الحدود « فان الإمساك يفتن بهن النساء » فالنساء يؤذبن ويحبسن بخلاف الرجال فان الله لم يأمر فيهم بالحبس .

(١) المحلى ج ١١ ص ١٨٦ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١١ ص ١٨٦ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١١ ص ١٨٦ .

(٤) فتح البارى ج ١٢ ص ١٣٩ .

(٥) المغنى ج ٨ ص ١٧٠ ، ١٧٥ .

لأن المرأة يجب أن تصان وتحفظ بما لا يجب مثله في الرجل ، ولهذا خصت بالاحتجاب ، وترك ابداء الزينة وترك التبرج في حقها الاستتار باللباس والبيوت ما لا يجب في حق الرجل ، لأن ظهر النساء سبب الفتنة ... » (١) .

من رأى سقوط التغريب أصلا :

لا يرى الزيدية التغريب بل يقولون لا يجوز (٢) والحنفية كذلك (٣) متمسكين بآية الجلد في سورة النور ويقولون لم يرد ذكر النفي فيها فلا يزداد على القرآن بخبر الواحد وردوا على ما ثبت من أن الصحابة غربوا أن ذلك من باب التعزير فإذا وجد الامام مصلحة في تغريب المجرم فله ذلك من باب التعزير لا من باب الحد .

ويرد على هذا القول أن أحاديث التغريب مشهورة لكثرة طرقها ومن عمل بها من الصحابة ، والغريب أن الأحناف قد عملوا بما هو مثله في الرتبة بل دونه مما لم يرد في القرآن الكريم مثل : نقض الوضوء بالتهتة وجواز الوضوء بالنبيذ .

وقال مسقط التغريب بأن حديث عبادة المتقدم منسوخ بآية سورة النور . وهذا غير مستقيم لأنه يحتاج الى ثبوت التاريخ أولا ، والعكس هو الأقرب فإن آية الجلد مطلقة في كل زان منها فخص في حديث عبادة الشيب .

ومن الحجج القوية أن قصة العسيف كانت بعد آية النور لأنها كانت في قصة الافك وهي متقدمة على قصة العسيف لأن أبا هريرة حضرها وإنما هاجر بعد قصة الافك بزمان ، وعدم ذكر التغريب في آية الجلد لا يدل على مطلق العدم ، وقد ذكر التغريب في الأحاديث

(١) فتاوى ابن تيمية ج ١٥ ص ٢٩٧ .

(٢) التاج ج ٤ ص ٢١٤ .

(٣) فتح الباري ج ١٢ ص ١٣٩ — ١٤٠ و الفتاوى الهندية

ج ٢ ص ١٤٦ .

الصحيحة الثابتة باتفاق أهل العلم بالحديث من طريق جماعة من الصحابة . وليس بين هذا الذكر وبين عدمه في الآية منافاة (١) .

الاستدلال بالقياس على ثبوت النفي في حق الزاني البكر :

أورد البخارى حديث ابن عباس « لعن النبى — صلى الله عليه وآله وسلم — المخنثين من الرجال والمرجلات من النساء وقال أخرجوهم من بيوتكم ... » تحت عنوان « باب نفي أهل المعاصى والمخنثين » عقب أبواب الزنا فكأنه أراد الرد على من أنكر النفي على غير المحارب فبين أنه ثابت من فعل النبى — صلى الله عليه وآله وسلم — وآله وسلم — ومن بعده في حق غير المحارب ، وإذا ثبت في حق من لم يقع منه كبيرة فوقوعه فيمن أتى كبيرة بطريق الأولى .

قال ابن بطال : أشار البخارى بإيراد هذه الترجمة عقب ترجمة الزانى الى أن النفي إذا شرع في حق من أتى معصية لا حد فيها فلأن يشرع في حق من أتى ما فيه حد أولى ، فتأكد السنة الثابتة بالقياس ليرد به على من عارض السنة بالقياس ، فإذا تعارض القياسان بقيت السنة بلا معارض (٢) .

المسافة التى يوفى اليها :

قال العلماء في تحديد المسافة عدة آراء كلها تعتمد فيما يبدو على الاجتهاد :

قال ابن شهاب « كان عمر ينفى من المدينة الى البصرة والى خيبر » وفيه إشارة الى بعد المسافة وقربها في النفي بحسب ما يراه الامام وأن ذلك لا يتقيد (٣) .

وقيل أقله مسافة قصر (٤) وقيل الى ثلاثة أيام وقيل يومين وقيل

-
- (١) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٠٠ .
 - (٢) فتح البارى ج ١٢ ص ١٤١ — ١٤٢ .
 - (٣) فتح البارى ج ١٢ ص ١٣٩ ، ١٤١ .
 - (٤) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٠١ ، ١٠٢ .

يوم وليلة وقيل الى ميل وقيل من عمل الى عمل ، وقيل الى ما ينطلق عليه اسم نفى .

والحاصل أن المطلوب هو شعور الجاني بالغرابة عن الأهل والوطن وتغيبه عن مسرح الحادث حتى ينسى بسرعة . فهو من جانب تكريم له وحفاظ عليه ، ومن جانب تأديب له أيضا . فمتى رأى الإمام أن هذا يتحقق في بلد ما فإن ذلك له ، وتقدير البعد والقرب يجب أن يبقى للإمام طالما لم يرد بذلك نص صريح . والمهم أن يتم التفريب ويؤدي أغراضه .

رأى شاذ :

حكى في البحث عن بعض علماء الهادوية (١) أن التفريب هو حبس سنة قالوا : وهو أحسن وأسكن للفتنة من نفيه الى إقليم آخر .

ويجاب عنه بأنه مخالف لوضع التفريب والواجب حمل الأحكام الشرعية على ما هي حقيقة فيه في لسان الشارع ولا يعدل عن ذلك الى المجاز الا للجيء ، ولا ملجئ هنا فان التفريب المذكور في الأحاديث شرعا هو : اخراج الزانى عن موضع اقامته بحيث يعد غريبا ، والمحبوس في وطنه لا يصدق عليه ذلك الاسم ، وهذا المعنى هو المعروف عند الصحابة الذين هم اعرف بمقاصد الشارع ، فقد غرب عمر من المدينة الى الشام وغرب عثمان الى مصر ، وما عرف قط أهل اللغة التي نزل بها القرآن أن السجن يسمى نفيا ولا أن النفى يسمى سجنا بل هما اسمان مختلفان متغايران (٢) .

هل يحبس في المكان الذى يقرب اليه ؟ :

اشترط الإمام مالك أن يحبس الجاني في المكان الذى غرب اليه (٣) .

(١) وهو رأى لبعض علماء الحنفية ، الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٧ .

(٢) المحلى ج ١١ ص ١٨٢ .

(٣) فتح البارى ج ١٢ ص ١٣٩ ، الشرح الصغير ج ٤ ص ٤٥٨ .

ويرى الشافعي وأحمد أنه لا يحبس (١) ويراقب هناك فإن خيفَ هربه حبس .

ويرى الإمام ابن تيمية أن المنفى إذا وجد في البلد التي نفى إليها مجالا لفعل فاحشته ونشرها كان نفيه بحبسه في مكان واحد وليس معه غيره ، وإن خيف خروجه قيد (٢) ، ذلك لأن مخالطته للناس فيها فساد لهم وفساد لأولادهم .

(١) المغنى ج ٨ ص ١٦٩ .
(٢) الفتاوى ج ١٥ ص ٣١٠ .

ثانياً - الحصن

- معنى الحصان لفة .
- تعريف الحصن وشروطه .
- هل الاسلام شرط في الحصان .
- حد الحصن .
- الرد على من يستنكر هذه العقوبة في عصرنا .
- كيفية الرجم وبم يكون .
- الجمع بين الجلد والرجم .
- الرجم والمرض .
- الرجم والحمل .
- حضور الامام ومن يبدأ بالرجم .
- الحفر .
- الصلاة على المرحوم .
- تعليق على عقوبات الزنا .

معنى الإحصان لفظة :

الحصن هو المنع ، يقال : مكان حصين ، والحصن « بالكسر » كل موضع حصين ، والدرع الحصين هو الدرع المحكمة ، وامرأة حصان هي المرأة العنيفة أو المتزوجة ، ويقال أيضا حصنها البعل وأحصنها ، وأحصنه الزوج ، وتأتى أحصن بمعنى تزوج (١) .

تعريف المحصن :

هو من جامع في نكاح صحيح حرة ، وهو بالغ ، عاقل (٢) ولو مرة واحدة (٣ ، ٢) .

بيان التعريف :

- ١ — اشتراط الحرية لأن حد الرقيق غير حد الأحرار .
- ٢ — اشتراط البلوغ لأن التكليف مرتفع عن غير البالغ ولو زنا الصغير لا يحد وانما يعزر ولو كان الصغير مزوجا فهو غير محصن .
- ٣ — اشتراط العقل لأن التكليف مرتفع عن المجنون وقد ترجم الامام البخارى « لا يرمم المجنون والمجنونة » وهو اجماع اذا وقع الزنا في حال الجنون واذا طرأ الجنون بعد الزنا قال الجمهور : يقام الحد ولا يؤخر لأن القصد اتلافه بخلاف من يجلد فانه يقصد به الايلاء فيؤخر حتى يفيق (٤) والدليل حديث « رفع القلم عن ثلاثة : عن المجنون المغلوب على عقله وعن الصبى حتى يحتلم وعن النائم حتى يستيقظ » .

- ٤ — اشتراط أن يكون جامع لأن بغيره لا يكون محصنا فقد أجمع العلماء على أن المرء لا يكون بمجرد العقد محصنا (٥) ويجب أن يكون

(١) ترتيب القاموس المحيط ج ١ ص ٥٦٩ كلمة حصن عن كتاب مباحث في التشريع الجنائى الاسلامى د. محمد فاروق النبهان .
(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٩٠ ، سبل السلام ج ٤ ص ٥ ، فتح البارى ج ١٢ ص ١٣١ .
(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٨ ص ٣٣٤ .
(٤) فتح البارى ج ١٢ ص ١٠٧ .
(٥) فتح البارى ج ١٢ ص ١٠٤ .

جماعه هذا في قبل امراته اذ بغير ذلك لا يكون محصنا (١) ولا يكون محصنا بمجرد الخلوة (٢) .

٥ — اشتراط أن يكون في زواج صحيح لأن العلماء أجمعوا (٢) على أنه لا يكون الاحصان بالنكاح الفاسد ولا الشبهة ولئن كان النكاح الفاسد يعطى أحكام الصحيح في تقدير المهر ووجوب العدة ، ولحقوق الولد ، وتحريم الربيب ، فان ذلك لا ينتهض لمعارضه عموم « ادراوا الحدود بالشبهات » (١-٢) .

٦ — واشتراط أن يكون زواجه المذكور بحرة ذلك لأن العلماء اختلفوا فيما اذا تزوج الحر أمة هل تحصنه ؟ ... فقال الأكثر (٣) تحصنه ، ولم ينقل خلاف ذلك الا عن عطاء والحسن وقتادة والثوري والكوفيين وأحمد وإسحاق (٤) ، ذلك لأن هؤلاء يجعلون شروط الاحصان سبعة : الستة السالفة ويزيدون واحدا ، وهو أن يوجد الكمال فيهما جميعا حال الوطء ، فبطاً الرجل العاقل الحر البالغ امرأة عاقلة حرة في نكاح صحيح ... وهذا هو قول أبي حنيفة وأصحابه .

الا أن مالك وفي قول للشافعي يقولان : اذا كان أحدهما كاملاً صار محصنا (٥) والامام مالك لا يعتبر الكمال في الزوجين شرطاً من حيث الأصل (٥) وهو رأى الهادي (٢) .

والراجع في هذا والله أعلم : اشتراط الكمال فيهما جميعاً حال الوطء لأن كون أحدهما كاملاً يجعل الوطء بالتالي غير كامل ، فلا يحصل به احصان ، وهذا ينسجم مع قاعدة درأ الحد بالشبهة (٦) .

-
- (١) المغنى ج ٨ ص ١٦١ — ١٦٤ والمهذب ص ٢٦٦ ج ٢ .
 - (٢) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٥ .
 - (٣) التاج ج ٤ ص ٢١٦ .
 - (٤) فتح الباري ج ١٢ ص ١٠٤ .
 - (٥) المغنى ج ٨ ص ١٦١ — ١٦٤ والمهذب ج ٢ ص ٢٦٦ .
 - (٦) المهذب للشرازي ج ٢ ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

ويثبت الاحصان بالاقرار أو بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين (٢-١).

هل الاسلام شرط في الاحصان :

أى هل يتام الحد على الكافر اذا زنا وهو متزوج بكافرة مثله ؟ .
وهل اذا تزوج المسلم بكتابية تحصنه بنساء على الشرط الذى
رجحناء وهى اشتراط الكمال فى كلا الزوجين ؟ .

ما عليه جلة العلماء (٣) أن أهل الذمة اذا زنوا ورفعوا الى الامام
أقيمت عليهم الحدود سواء جاءوا محكمين أو رفعهم اليه غيرهم .

وهذا هو رأى الامام البخارى — رحمه الله — فقد ترجم فى
كتابه « باب أحكام أهل الذمة واحصانهم اذا زنوا ورفعوا الى الامام »
وهذا خلاف لمن قال أن من شروط الاحصان الاسلام (٤) .

والحنفية قيدوا اقامة الحد عليهم فى حالة تحكيمهم فقط (٤) .

والشافعى (٥) وأحمد (٢) والهاودية (٦) لا يشترطون الاسلام
للاحصان ، ويؤدى مذهبهم وقوع التصريح فى الحديث بأن اليهوديين
الذين رجما كانا قد أحصنا .

ويقول بأن الاسلام شرط فى الاحصان جماعة من العلماء على رأسهم
الامام مالك والحنفية (٧) وعطاء والنخعى وربيعة شيخ مالك والشعبى
ومجاهد والثورى . قالوا : لأن ابن عمر روى أن النبى — صلى الله
عليه وآله وسلم — قال : « من أشرك بالله فليس بمحصن » وأجابوا
على حديث رجم اليهوديين بأنه — صلى الله عليه وآله وسلم — إنما

(١) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٥ .

(٢) المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ١٦٣ ، ١٦٥ وفتاوى ابن تيمية

ج ٢٨ ص ٣٣٤ .

(٣) المحلى ج ١١ ص ١٥٩ .

(٤) فتح البارى ج ٢ ص ١٤٧ .

(٥) المذهب للشيرازى ج ٢ ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٦) التساج ج ٤ ص ٢١٦ .

(٧) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٥ .

رجمهما بحكم التوراة وليس من حكم الاسلام في شيء ، وانما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم فان في التوراة الرجم على المحسن وغير المحسن قال تعالى : **(انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا)** .

ويرد الذين لا يشترطون الاسلام للاحصان على هذا بأن هذا الحديث الذى استدلوا به لم يصح ولا يعرف فى مسند وقيل هو موقوف على ابن عمر ، وقد جاء عن ابن عمر نفسه « جاء اليهود الى الرسول — صلى الله عليه وآله وسلم — فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا وذكر الحديث فأمر بهما رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — فوجبا » والحديث متفق عليه . والذى يتعين حمل حديثهم الذى استدلوا به على احصان القذف جمعا بين الحديثين فان راويهما واحد وحديثنا الذى نستدل به صريح فى الرجم نيتعين حمل خبرهم على الاحصان الآخر (١) .

وأما الحكم فانما حكم عليهم رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — بما أنزل الله اليه بدليل قوله تعالى **(فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا)** ، ولأنه لا يصوغ للنبي — صلى الله عليه وآله وسلم — الحكم بغير شريعته ولو صاغ ذلك له لصاغ لغيره ، وانما جاءه القوم سائلين عن الحكم عنده كما دلت عليه الرواية الصحيحة .

والسبب فى انه — صلى الله عليه وآله وسلم — راجع التوراة انه أراد تعريفهم أن حكم التوراة موافق لما يحكم به وانهم تاركون لشريعتهم (١) .

وقال الذين يشترطون الاسلام للاحصان أن هذا الرجم انما كان أول دخول النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — المدينة وكان مأورا باتباع حكم التوراة والعمل بها حتى ينسخ ذلك فى شرعه فرجم اليهوديين على ذلك الحكم ثم نسخ ذلك بقوله تعالى : **(واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم)** الى قوله **(او يجعل الله لهن سبيلا)** ثم نسخ ذلك بالترقة بين من أحسن ومن لم يحسن .

وسبب قولهم هذا أنه جاء في بعض طرق القصة : « لما قدم
النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — المدينة أتاه اليهود » .

قال ابن حجر (١) أنه لا يلزم من ذلك الفور ففى بعض طرقه
الصحيحة أنهم تحاكموا اليه وهو في المسجد بين أصحابه والمسجد لم
يكمل بنساؤه الا بعد مدة من دخوله — صلى الله عليه وآله وسلم —
المدينة فبطل الفور ، وأيضا ففى حديث عبد الله ابن الحرث ابن جزء
أنه حضر ذلك وعبد الله إنما قدم المدينة مع أبيه مسلما بعد
فتح مكة .

ويحتج القائلون بأن الاسلام شرط الاحصان بأن اليهوديين إنما
رجعهما رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — لأن اليهود
يؤمنون لم يكن لهم ذمة فتحاكموا اليه .

ويرد الطحاوى على هذا بأنه لو لم يكن واجبا ما فعله قال واذا أقام
الحصد على من لا ذمة له فلتن يقيمه على من له ذمة أولى ، ويقول النووى
وهذا تأويل باطل لأنها كانا من أهل العهد (٢) .

وفرأى من التسليم بأن الاسلام ليس شرطا في الاحصان سلم بعض
المالكية أنها كانا من أهل العهد ، وقالوا : بأن الحاكم خير اذا تحاكم
اليه أهل الذمة أن يحكم فيهم بحكم الله ، وبين أن يعرض عنهم على
ظاهر الآية ، فاختار — صلى الله عليه وآله وسلم — في هذه الواقعة
أن يحكم بينهم . وهذا لا يستقيم على مذهب مالك لأن شرط الاحصان
عنده الاسلام وهما كانا كافرين .

قال ابن حجر : ان الرجم جاء ناسخا للجلد ولم يقل احد أن الرجم
شرع ثم نسخ بالجلد ثم نسخ الجلد بالرجم . واذا كان حكم الرجم باقيا
منذ شرع فما حكم عليهما بالرجم بمجرد حكم التوراة بل بشرعه الذى
استمر حكم التوراة عليه ولم يقدر أنهم بدلوه فيما بدلوه (١) .

(١) فتح البارى ج ١٢ ص ١٥١ — ١٥٢ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١١ ص ٢٠٨ ، والفتاوى

الهندية ج ٢ ص ١٤٥ ، ١٤٩ .

والحاصل أن الاسلام ليس شرطاً في الاحصان لما ثبت أنه — صلى الله عليه وآله وسلم — رجم اليهوديين وهما من أهل العهد ولأن النبی — صلى الله عليه وآله وسلم — جاء خاتماً للشرائع وشرعه ناسخ لما قبله ، فالراجح وجوب اقامة حد الزنا على الذمی لأن النبی — صلى الله عليه وآله وسلم — رجم اليهوديين الذين زنيا وهذا يدل على أن الذمی يحد حد الزنا ولا يدفع الى أهل ملته ليقيموا عليه ما يعتقدونه من العقوبة كما قال بعض الفقهاء ، لأن الجرائم تهم الدولة الاسلامية فتحرص على مكافحتها ومن واجبات الامام اقامة الحدود الشرعية على من في دار الاسلام فكيف يصح دفع المجرم الى جهة غير مسئولة لايقاع العقاب عليه (١) .

والهادوية والحنفية يسقطون الحد عن الكافر اذا أسلم ولو بعد ردة فلو زنى أو سرق وهو ذمی ثم أسلم فانه يسقط عنه الحد (٢) أو فعل ذلك مسلماً ثم ارتد ثم أسلم فلا يقام عليه حد الا حد القذف فقط ، ذلك لانهم لا يقولون بأن الاسلام شرط في الاحصان .

اما اذا تزوج المسلم بكتابية فقد قال بعض العلماء تحصنه وبعضهم لا تحصنه وذلك بناء على الاختلاف في شرط الاسلام كما سلف (٣) .

والصواب الراجح انها تحصنه اذ تستوى المتعة والكفاية سواء بمسلة او بذمية والقول بأن الذمية لا تحصن المسلم يجعل الزواج بالذمية باباً للفرار من عقوبة الزنى .

حد المحصن .

قال النووي أجمع العلماء على وجوب جلد الزانى البكر مائة ، ورجم

(١) أحكام الذميين والمستأمنين في دار الاسلام د. عبد الكريم زيدان

ص ٣٠٩ .

(٢) التاج ج ٤ ص ٢٢٢ ، ٢١٦ والفتاوى الهندية ج ٢

ص ١٤٥ ، ١٤٩ .

(٣) فتح الباری ج ١٢ ، ص ١١٤ .

المحصن وهو الثيب ولا يكون الرجم الا على من زنى وهو محصن (١) ، ولم يخالف في هذا أحد من أهل القبلة ، الا ما حكى القاضى عياض عن الخوارج وبعض المعتزلة كالنظام وأصحابه فانهم لم يقولوا بالرجم (١) ، ونقل ابن بطال اجماع الصحابة وائمة الأمصار على أن المحصن اذا زنى عامدا عالما مختارا فعليه الرجم (٢) .

وقد تعلل المخالفون بأن الرجم لم يذكر في القرآن وعليه فإن الجلد للبكر والثيب لقوله تعالى : (الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ، وقالوا : لا يجوز ترك كتب الله الثابت بطريق القطع واليقين لاخبار آحاد يجوز الكذب فيها ولأن هذا يؤدى الى نسخ الكتاب والسنة وهذا غير جائز (٣) .

ويرد عليهم أن الرجم ثابت عن رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — لقوله وفعله في أخبار تشبه المتواتر (٢) ، وكذلك الأئمة من بعده رجموا ، وقال على — رضى الله عنه — في قصة شراحة الهمدانية « ورجمتها بسنة رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — (٤) .

وجاء في حديث عبادة قول النبى — صلى الله عليه وآله وسلم — « ... الثيب بالثيب رجم .. » ، وحديث رجم اليهوديين المحصنين (٥) ورجم ماعز ابن مالك الأسلمى والغامدية (٦) والمرأة في قصة العسيف (٧) . وأصرح من كل ما مر حديث عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — الذى جاء فيه : « فكان فيما أنزل الله عليه آية الرجم فقرأناها

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٨٩ ، ١٩٢ ونيل الأوطار ج ٧ ص ١٠٢ .

(٢) فتح البارى ج ١٢ ص ١٠٤ وسبل السلام ج ٤ ص ٤ .

(٣) المغنى ج ٨ ص ١٥٧ .

(٤) فتح البارى ج ١٢ ص ١٠٤ .

(٥) فتح البارى ج ١٢ ص ١٥٣ .

(٦) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٨ ص ٣٣٣ .

(٧) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٥ ص ٢٩٦ .

وعقلناها ووعيناها ورجم رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — ورجمنا بعده ، فأخشي أن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله فيضل بترك فريضة أنزلها الله تعالى . فالرجم حق على من زنى ولم يحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف » (٢٤١) .

والآية التي أشار إليها هي (الشيخ والشيخة إذا زنيا فأرجموا) البتة ...) وإنما نسخ رسمها لا حكمها . فأنت ترى أن احتجاجهم بأن الكتاب لا ينسخ بالسنة باطل لأن الناسخ قرآن .

مناقشة عمر بن عبد العزيز — رضى الله عنه — للخوارج في المسألة :

قال ابن قدامة : وقد روينا أن رسل الخوارج جاءوا عمر بن عبد العزيز — رحمه الله — فكان من جملة ما عابوا عليه الرجم ، وقالوا : ليس في كتاب الله إلا الجلد ، وقالوا : الحائض أوجبتم عليها قضاء الصوم دون الصلاة والصلاة أوكد .

فقال لهم عمر : وأنتم لا تأخذون إلا بما في كتاب الله ؟ قالوا : نعم . قال : فأخبروني عن عدد الصلوات المفروضات وعدد أركانها وركعاتها ومواقيتها .. أين تجدونه في كتاب الله تعالى ... وأخبروني عما تجب الزكاة فيه ومقاديرها ونصبها ... ؟ .

فقالوا : انظرنا ، فرجعوا يومهم ذلك فلم يجدوا شيئاً مما سألهم عنه في القرآن ، فقالوا : لم نجده في القرآن . قال : فكيف ذهبتكم إلى ... ؟ قالوا : لأن النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — فعله ، وفعله المسلمون بعده . فقال لهم : فكذلك الرجم وقضاء الصوم فإن النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — رجم ورجم خلفاؤه بعده والمسلمون ، وأمر النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — بقضاء الصوم دون الصلاة ، وفعل ذلك نساؤه ونساء أصحابه (١) .

(١) المغنى ج ٨ ص ١٥٨ . (٢) فتح البارى ج ١٢ ص ١٠٤ .

الرد على من يستنكر هذه العقوبة في عصرنا :

يقول الأستاذ العلامة الشهيد / عبد القادر عودة — رحمه الله :
وضعت عقوبة الرجم على نفس الأساس الذى وضعت عليه عقوبة
الجلد للزانى غير المحصن ، ولكن شددت عقوبة المحصن للاحصان ،
لأن الاحصان يصرف الشخص عادة عن التفكير فى الزنى . فان فكر فيه
بعد ذلك فأنما يدل تفكيره فيه على قوة اشتهاؤه للذة المحرمة وشدة
اندفاعه للاستمتاع بما يصحبها من نشوة ، ووجب أن توضع له عقوبة
فيها من قوة الألم وشدة العذاب ما فيها بحيث اذا فكر فى هذه اللذة
المحرمة وذكر معها العقوبة المقررة تغلب التفكير فى الألم الذى يصيبه
من العقوبة على التفكير فى اللذة التى يصحبها من الجريمة .

ويستنكر البعض منا اليوم عقوبة الرجم على الزانى المحصن وهو
يقول يقولونه بأفواههم ولا تؤمن به قلوبهم ، ولو أن أحد هؤلاء وجد
امراته أو قرييته تزنى واستطاع أن يقتلها ومن يزنى بها لما تأخر عن
ذلك . والشريعة الإسلامية قد سارت فى هذه المسألة كما سارت فى
كل أحكامها على أدق المقاييس وأعدلها ، فالزانى المحصن هو قبل كل
شئ مثل سئ لغيره من الرجال والنساء المحصنين وليس للمثل السئ فى
الشريعة حق البقاء .

والشريعة بعد ذلك تقوم على الفضيلة المطلقة وتحصر على
الأخلاق والأعراض والانساب من التلوث والاختلاط .

وهى توجب على الانسان أن يجاهد شهيوته ولا يستجيب لهما
إلا عن طريق الحلال وهو الزواج ، وأوجب عليه اذا بلغ الباءة أن
يتزوج حتى لا يعرض نفسه للفتنة أو يحملها ما لا تطيق .

فإذا لم يتزوج يتزوج وغلبته على عقله وعزيمته الشهوات فعقابه
أن يجلد مائة جلدة وشفيعه فى هذه العقوبة الخفيفة تأخيره الزواج الذى
أدى به إلى الجريمة .

أما إذا تزوج فأحصن فقد حرصت الشريعة على ألا تجعل له بعد الإحصان سبيلا إلى الجريمة فلم تجعل الزواج أبديا حتى لا يقع في الخطيئة أحد الزوجين إذا فسد ما بينهما ، وأباحت للزوجة أن تجعل العصمة في يدها وقت الزواج ، كما أباحت لها أن تطلب الطلاق للغيبة ، والمرض ، والضرر ، والاعسار ، وأباحت للزوج الطلاق في كل وقت وأحلت له الزواج أكثر من واحدة على أن يعدل بينهما .

وبهذا فتحت الشريعة للمحصن كل أبواب الحلال وأغلقت دونه باب الحرام فكان عدلا وقد انقطعت الأسباب التي تدعو للجريمة من ناحية العقل والطبع أن تنقطع المعاذير التي تدعو إلى تخفيف العقاب وأن يؤخذ المحصن بالعقوبة التي لا يصلح غيرها لمن استعصى على الإصلاح (١) .

كيفية الرجم وبم يكون :

معنى الرجم أن يرمى بالحجارة وغيرها كالمدر أو العظام أو الخسف أو الخشب وغير ذلك مما يحصل به القتل ولا تتعين الأحجار لقوله في الحديث « نرminاه بالعظام والمدر والخسف » (٢) ، وما جاء في الحديث من قوله — صلى الله عليه وآله وسلم — ثم رجا بالحجارة « ليس هو بالاشتراط » (٣) .

وتكون أحجار الرجم معتدلة بين الصفر والكبر ، فليست عظيمة خشية التشويه ولا حصيات خشية التعذيب ، بل بقدر ما يحمل الرامي بلا كلفة لسرعة الجهاز عليه .

ومحل الرجم الظهر والبطن ويتقى الوجه والفرج (٤) .

وقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن المرجوم يدام عليه الرجم حتى يموت ولأن إطلاق الرجم يقتضي القتل به لقوله تعالى

(١) التشريع الجنائي ج ١ ص ٦٤٠ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٩٨ ، ٢٠٥ .

(٣) الشرح الصغير ج ٤ ص ٤٥٥ .

(لتكونن من المرجومين) ، وقد رجم رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — اليهوديين الذين رنبا وماعز والغامدية حتى ماتوا (١) .

وتجمع اثواب المرأة عليها وتشد بحيث لا تنكشف عورتها في تقلبها وتكرار اضطرابها (٢) .

والجمهور على أن الرجل يرمج قائما والمرأة قاعدة (٣) ، واستدل الطحاوى لقعود المرأة بحديث رجم اليهوديين حيث جاء فيه « جعل يحنأ عليها » (٤) وقال مالك يرمج الرجل قاعدا ، وقال غيره : يخير الامام بينهما (٥) وقال أبو يعلى وأبو يوسف ترجم قائمة (٦) .

والظاهر أن الخلاف في هذا مبنى على خلافهم في الحفر فمن يرى أنه يحفر للمرأة يرى أن تكون قاعدة في الحفرة (٧) .

ويتم الرجم بصورة علنية في مكان عام ليرى من تسول له نفسه في الزنى مصير الزناة فيرتدع .

فإذا هرب المرجوم وقصد ثبت عليه الزنى باقرار ، ترك ولا يتبع وذلك لأن هربه يحتمل رجوعه عن الاقرار وله الحق في العودة عنه ، أما اذا كان قد ثبت بينة فيتبع ويرجم .

ولا يقام الحد في المسجد احتراماً له وبعداً به عن الضوضاء والدماء .

(١) المغنى ج ٨ ص ١٥٨ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٩٨ ، ٢٠٥ .

(٣) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٢٧ .

(٤) فتح البارى ج ١٢ ص ١٥٢ .

الجمع بين الجاد والرجم (١) :

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين فأكثرتهم لا يوجبون مع الرجم جلد مائة ومنهم من يوجبهما جميعا .

* فالإمام مالك والحنفية والشافعية وفي رواية عن أحمد وجمهور العلماء يقولون لا يجمع بينهما وروى هذا عن عمر وعثمان وابن مسعود وقال به النخعي والزهرى والأوزاعي .

* والحسن وإسحاق وفي رواية لأحمد وداود وابن المنذر يقولون يجمع بينهما وبه قال ابن عباس وأبى بن كعب وأبو ذر وهو مذهب النهادوية والظاهرية واختيار الشوكاني .

أدلة القائلين بالجمع :

يحتج هؤلاء بعموم آية سورة النور إذ لم تخص محصن من غير محصن وفي حديث على في رجم شراحة إذ قال « جلدتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله » وجمع بينهما بمحضر من الصحابة .

ومن أدلتهم أيضا حديث عبادة بن الصامت الذي جاء فيه « والثيب بالثيب جلد مائة والرجم بالحجارة » .

أدلة القائلين بعدم الجمع :

يحتج الجمهور لرأيهم بأن الرسول — صلى الله عليه وآله وسلم — رجم ماعزا والجهنية واليهوديين وامرأة من عامر من الأزد والمرأة في قصة العسيف ولم يرد أنه جلد واحدا منهم .

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٣٢٥ ، فتاوى ابن تيمية ج ٢٨ ص ٣٣٣ ، وج ١٥ ص ٢٩٦ ، ونيل الأوطار ج ٧ ص ١٠٢ ، وفتح الباري ج ١٢ ص ١٠٦ ، ١٥٣ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٨٩ ، والأزهار ص ٢٨٧ ، والتاج ج ٤ ص ٢١٦ ، والمغنى لابن قدامة ج ٨ ص ١٦٠ — ١٦١ ، والمحلى ج ١١ ص ٢٣٣ — ٢٣٤ ، ٢٥٧ ، الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٦ .

ومن جهة المعنى أن الحد الأصغر ينطوى في الحد الأكبر قال ابن مسعود « إذا اجتمع حدان لله تعالى فيهما القتل أحاط القتل بذلك » .

وقالوا : أن الحد إنما وضع للزجر فلا تأثير للزجر بالضرب مع الرجم .

وقالوا : أن حديث رجم ماعز متأخر عن حديث عبادة فيكون ناسخاً له وقد جاءت الآثار الصحاح أن أبا بكر وعمر رجما ولم يجلدا .

وقالوا : بأن الرجم وقع بعد نزول سورة النور فنزولها كان في قصة الافك سنة ٤ أو ٥ أو ٦ والرجم كان بعد ذلك فقد حضره أبو هريرة وإنما أسلم سنة سبع وابن عباس إنما جاء مع أمه إلى المدينة سنة تسع فلا جلد إذا على المحسن .

مذهب ثالث :

وجمع قوم بين القولين جمعا طريفا فقالوا : إذا كان الزانى شيخا شيئا جمع بين الجلد والرجم زيادة في النكابة به ، أما إذا شابا شيئا فيقتصر على الرجم وقد روى هذا عن أبي ذر وقد حكى هذا القول النووي عن القاضي وقال : وهذا مذهب باطل لا أصل له .

وهذه المسألة من المسائل التي يقف الانسان أمامها محتاراً نظراً لوجود النص في الجهتين فلا يدري لأيهما يميل .

وهذا الامام الجليل محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني يقول : « ولا يخفى قوة دلالة حديث عبادة على اثبات جلد الشيب ثم رجمه ولا يخفى ظهور أنه — صلى الله عليه وآله وسلم — لم يجلد من رجمه فأنا أتوقف في الحكم حتى يفتح الله وهو خير الفاتحين ، وكنت قد جزمت في منحة الغفار بقوة القول بالجمع بين الجلد والرجم ثم حصل لي التوقف هنا (١) .

(١) سبل السلام ج ٤ ص ٦ .

والذى يتبادر الى الذهن أن الحاكم مخير بحسب شناعة الجريمة
أن يجمع بينهما أن رأى في ذلك عبرة لغيره ، وأن يرجم فقط في الحالات
الأخرى والله اعلم .

الرجم والمرض :

إذا كان الجانى الذى تقرر رجمه مريضاً فللعلماء فيه أقوال :

١ — الزيدية والشافعية والحنفية (١) والمالكية يذهبون الى أنه
لا يمهل لمرض ولا لغيره اذ القصد اتلافه .

٢ — وقال المروزي يؤخر لشدة الحر أو البرد أو المرض ، سواء
ثبت باقراره أو بالبينة .

٣ — وقال الأسفراييني يؤخر للمرض فقط وفي الحر والبرد أوجب
يرجم في الحال أو حيث ثبت بالبينة لا الاقرار ، أو العكس (٢) .

والظاهر أن القول الأول هو الأوفق ، اذ لا معنى لتأخير مرض
والمراد قتله في النهاية .

الرجم والحمل :

لا يقام الحد على الحامل حتى تضع سواء كان حملها من نفس
الزنا أو من غيره ، وقد نقل العلماء بالاجماع على ذلك (٣) . وقد
جاء ذلك في الأحاديث صريحا كحديث الغامدية (٤) التى جاءت تطلب اقامة
الحد عليها وهى حامل فأخرها حتى وضعت وحتى وجد للطفل من يكفله
ثم رجمها ، وزنت امرأة حامل على عهد عمر (٥) فلما أراد رجمها رده معاذ
قائلا : ان كان لك سبيل عليها فليس لك سبيل على حملها فلم يريجها .

(١) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٧ .

(٢) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٢٨ .

(٣) المغنى لابن قدامة ج ٢ ص ١٧١ ، فتح البارى ج ١٢ ص ١٢٨ ،

صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٢٠١ ، والفتاوى الهندية ج ٢
ص ١٤٧ .

وهذا من رحمة التشريع الاسلامى اذ انه لا يعاقب الا الجانى وحده
والجنين برىء فلا بد من المحافظة عليه ثم يقام الحد على من يستحقه .

وهل تؤخر الى فطام الوليد وتكون قد أرضعته اللبن واستغنى
عنها بغيرها ؟ .. هذا هو مذهب الشافعية وأحمد ومالك (١) فى رواية
عنه ، الا الزيدية والحنفية (١) ورواية عن مالك فعندهم لا تؤخر الى فطام
الوليد الا اذا عدم مثلها للرضاع والحضانة ، فاذا وجد من يقوم
بذلك لم تؤخر ، متمسكين بحديث بريدة « فقام رجل من الأنصار فقال الى
رضاعه يا نبي الله ، والجمع بين روايات الحديث يقتضى حمل كلمة
« الى رضاعه » على المجاز . لأن الروايات الأخرى صريحة فى أن الطفل
جاء ملفوفا بخزقة يأكل كسره ، ثم الأنصارى كفله بعد ذلك .

هل يلزم الامام أن يحضر الرجم ومن يبدأ الرجم أولا ؟ :

ذهب الشافعى ومالك (٢) الى أنه لا يلزم الامام حضور الرجم
ولا أن يبدأ أو الشهود بالرجم (٣) ، واستدلوا بما جاء فى بعض
الروايات عنه — صلى الله عليه وآله وسلم — « فأمر بها فرجمت »
وفى بعضها « وأمر الناس فرجموها » وفى حديث ماعز « امرنا أن
نرجمه » ونحو ذلك ... وفيها كلها دلالة على أنه — صلى الله
عليه وآله وسلم — لم يحضر وأنه لا يجب أن يكون الامام أول من يرمي
فيمين ثبت عليه الحد بالاقرار وكذلك الشهود .

وقال أبو حنيفة بحضور الامام مطلقا وكذلك الشهود ان ثبتت
البينة ، ويبدأ بالرجم ان ثبت بالاقرار ، وان ثبت بالشهود بدأ
الشهود (٤) ، وقال أحمد بمثل قوله الا أنه يجعل الحضور مندوبا

-
- (١) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١١ ص ٢٠٢ — ٢٠٣ .
(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١١ ص ٢٠٥ — ٢٠٦ ،
والفتح ج ١٢ ص ١١٦ .
(٣) الشرح الصغير ج ٤ ص ٤٥٦ .
(٤) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٦ ، والأحناف يجعلون امتناع
الشهود عن البدء فى الرجم سببا لاسقاط الحد عن الجانى ثم لا يحدون
الشهود لأن امتناعهم ليس صريحا فى رجوعهم .

لا واجبا (١) وحجتهم في ذلك ما خرجه البيهقي عن علي — رضى الله عنه — أنه قال : « أيما امرأة بغى عليها ولدها أو كان اعتراف غالامام أول من يرجم ، فان ثبت بالبينة فالشهود أول من يرجم » . قالوا : ولأن ذلك يجعل الامام يتحرى في التحقيق في القضية خشية أن يزهد نفسا بدون حق ، ويجعل أيضا الشهود يتحرون كذلك .

والشوكاتى بجمعه بين النصوص يخرج بنتيجة أنه لا يجب أن يكون الامام أول من يرجم ، ويرجح عدم وجوب بدء الشهود ولا الامام (٢) .
قال ابن الأمير : والأولى حمل ذلك على الندب (٣) ، وهو قول أحمد (٤) .

هل يحفر للمرجوم والمرجومة (٥) :

في هذه المسألة مذاهب للعلماء — رحمهم الله جميعا :
فالامام مالك وأحمد في المشهور عنهما أنه لا يحفر لواحد منهما محتجين برواية « فما أوثقناه ولا حفرنا له » وبأنه جاء في حديث رجم اليهوديين أنهما رجا على البلاط خارج المسجد ، ولما كان البلاط لا يتأتى الحفر فيه علم أن الحفر ليس شرطا ، وجاء في رواية ابن عمر « جعل يحنأ عليها » ولو حفر لهما لم يحنأ عليها واحتجوا بهرب ماعز وهو ظاهر بأنه لم تكن حفرة .

وقال قتادة وأبو ثور وأبو يوسف في رواية أخرى يحفر لهما الى سرة الرجل وتدى المرأة مستنديين الى أنه حفر للفامدية وكذا لماعز

-
- (١) المغنى ج ٨ ص ١٥٩ .
 - (٢) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٢٢ .
 - (٣) سبل السلام ج ٤ ص ٧ — ٨ .
 - (٤) المغنى ج ٨ ص ١٧٠ — ١٧١ .
 - (٥) كتاب الأزهار ص ٢٨٧ ، نيل الأوطار ج ٧ ص ١٠٨ ، ١٢٤ ، سبل السلام ج ٤ ص ٧ ، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٩٧ — ١٩٨ ، المغنى ج ٨ ص ١٥٨ — ١٥٩ ، الشرح الصغير ج ٤ ص ٤٥٥ ، الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٦ .
- (م ٥ — جريمة الزنا)

في رواية ، ويجيبون عن الرواية الأخرى في ما عر والتي احتج بها السابقون أن المراد لم يحفر له حفرة عظيمة ، أو غير ذلك من تخصيص الحفرة ، وعلى هذا الرأي الزيدية .

وفرق بعض المالكية فقالوا : يحفر لمن يرجم بالبينة لا من يرجم بالاقرار ، لأنه يترك ان هرب .

والحنفية يقولون بجواز الحفر للمرأة ويستحسنونه على أن يحفر لها إلى الصدر ، ولا يحفر للرجل .

والشائعية يقولون بعدم الحفر للرجل سواء ثبت زناه بالبيئـة
أم بالاقرار ، ولهم في المرأة ثلاثة أوجه :

١ - يستحب الحفر لها الى صدرها ليكون أستر لها ، وعلى هذا الرأي أيضا قول للمالكية .

٢ — لا يستحب ولا يكره ، بل هو الى خيرة الامام .

٣ - ان ثبت زناها بالبينة استحب ، وان ثبت بالاقرار فلا ،
ليمكنها الهرب ان رجعت .

وهم في تقريرتهم هذا بين الرجل والمرأة يحملون رواية الحفر
للماعز على أنه لبيان الحواز .

والذى يظهر أن الحفر مشروع فقد وردت السنة ، الا أنه ليس واجبا لأن النبى - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يأمر بذلك ، ومن ثبت عليه الحد بالاقرار فالأولى أن لا يحفر تمكينا له من سهولة الرجوع اذا شاء . والله أعلم .

الصلاة على الميت من حد الرجم :

جمهور العلماء على أنه يصلى على المرجوم وهو قول الشافعى وأحمد (١) ، والإمام مالك يكره الصلاة على المرجوم للإمام وأهله

(١) المغنى ج ٨ ص ١٦٦ .

الفضل دون باقى الناس وهو قول لأحمد (١) قال الامام مالك : يأمر الامام بالرجم ولا يتولاه بنفسه ، ولا يرفع عنه حتى يموت ، ويخلى بينه وبين أهله يغسلونه ويصلون عليه ، ولا يصلى عليه الامام ردعا لأهل المعاصى اذا علموا أنه ممن لا يصلى عليه ، ولأن لا يجترىء الناس على مثل فعله .

وقد قال بعض المالكية بجواز الصلاة على المرجوم .

وأنت ترى أن الخلاف بين رأى الجمهور ورأى مالك انما هو فى الامام وأهل الفضل وأما غيرهم فالاتفاق على أنه يصلى . وهذا هو رأى جماهير العلماء ، فلم يختلف العلماء فى الصلاة على أهل الفسق والمعاصى والمقتولين فى الحدود ، وإن كره بعضهم ذلك لأهل الفضل ، إلا ما ذهب اليه أبو حنيفة فى المحاربين ، وما ذهب اليه الحسن فى الميتة من نفاس الزنا ، وما ذهب اليه الزهري من منع الصلاة على المرجوم ومقاتل نفسه ، وقال قتادة لا يصلى على ولد الزنا .

وحجة الجمهور حديث المرأة الجهنية اذ ورد فيه أنه — صلى الله عليه وآله وسلم — من دون تفريق بين أهل فضل من غيره وقد كان الصحابة كلهم أهل فضل .

واصحاب مالك لهم على الحديث جوابان :

١ — أنهم ضعفوا رواية الصلاة لكون أكثر الرواة لم يذكرها .
والحق أنها زيادة ثابتة فى الصحيح وزيادة الثقة مقبولة .

٢ — ومع التسليم بصحتها فقد تأولوها على أنه — صلى الله عليه وآله وسلم — أمر بالصلاة أو دعا فسمى صلاة على مقتضاها فى اللفية .

وهذا تأويل مردود لأن التأويل انما يصار اليه اذا اضطرت الأدلة الشرعية الى ارتكابه وليس هنا شيء من ذلك فوجب حمله على ظاهره (٢) .

(١) فتح البارى ج ١٢ ص ١١٦ — ١١٧ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١١ ص ٢٠٤ .

فالذى يتحصل معنا في المسألة : أن الامام الشافعى والامام مالك (١) يقولان بالصلاة على المرجوم وجمهور العلماء كذلك ومعهم الدليل . وهو ترجيح الامام محمد بن اسماعيل الأمير (٢) .

وخالفهم الباقر ومأولين للأدلة .

والامام الشوكانى (٣) يرد على ما وقع عند أحمد وأهل السنة من أنه — صلى الله عليه وآله وسلم — لم يصل عليه فيقول ان رواية اثبات الصلاة أرجح من ثلاث جهات :

الاولى : كونها صحيحة .

الثانية : كونها مثبتة .

الثالثة : كونها مؤيدة بما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة في حديث المرأة الجهنية « ... ثم أمرهم فصلوا عليها » وفي حديث امرأة من غامد قال : « ... فأخرجها فصلى عليها » وقوله : « فلما طفئت أخرجها فصلى عليها » .

ومن ناحية أخرى فالصلاة على المرجوم محل اتفاق جميع العلماء الا ما أسلفنا نقله عن الزهرى وقتادة وغيرهما .

وقد نقل مؤلف منتقى الأخبار الذى يشرحه الشوكانى عن الامام أحمد قوله : « ما نعلم أن النبى — صلى الله عليه وآله وسلم — ترك الصلاة على أحد الا الفال وقاتل نفسه » .

تعليق على عقوبات الزنا :

هذه هى عقوبات الزنا فى الشريعة الاسلامية لم تجيء ارتجالا ولم توضع اعتباطا وانما جاءت بعد فهم صحيح لتكوين الانسان وعقليته

(١) المغنى ج ٨ ص ١٦٦ .

(٢) سبل السلام ج ٤ ص ١١ — ١٢ .

(٣) نيل الأوطار ج ٤ ص ٥٤ — ٥٥ .

وتقدير دقيق لغرائزه وميوله وعواطفه ووضعت لتحفظ مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وهى عقوبات علمية تشريعية ، هى عقوبات علمية لأنها وضعت على أساس العلم بالنفس البشرية ، وهى عقوبات تشريعية لأنها شرعت لمحاربة الجريمة وهذه ميزة تمتاز بها العقوبات التى وضعتها الشريعة الإسلامية لجرائم الحدود وجرائم القصاص والديات ولا تكاد هذه الميزة توجد فى عقوبة من العقوبات التى تطبقها القوانين الوضعية ، ولا ريب فى أن العقوبة التى تتوهم على فهم نفسية المجرم هى العقوبة التى يكتب لها النجاح لأنها تحارب الاجرام فى نفس الفرد وتحفظ مصلحة الجماعة .

نعم هى بعد ذلك أعدل العقوبات لأنها لا تظلم المجرم ولا تهضمه ولا تحمله مالا يطيق فى سبيل الجماعة ، وكيف تظلمه وقد بنيت على أساس قدرته واشتقت من طبيعته ونفسيته ؟ وهى عادلة كذلك بالنسبة للجماعة لأن عدالتها للأفراد هى عدالة اجمعهم ولأنها تحفظ للمجتمع حقه ولا تضحي به فى سبيل الأفراد والعقوبة التى تحابى الأفراد على حساب الجماعة إنما تضيع مصلحة الفرد والجماعة معا لأنها تؤدى الى ازدياد الجرائم واختلال الأمن ثم توهين النظام وانحلال المجتمع .

فاذا دب الانحلال فى مجتمع فقل على الأفراد وعلى المجتمع العفا (١) .

obeikandi.com

ثالثا — الرقيق

- مقدمة .
- وجوب الحد على زانيهم تزوج أولا .
- واجب السيد نحو رقيقه .
- حد الرقيق .
- من يقيم عليهم الحدود .
- حدود سلطة السيد في اقامة الحدود .
- بيع الرقيق الزانى .
- هل يبين سبب البيع .
- تغريب الرقيق .

لم يعد الرق موجودا اليوم في عالمنا ، ولكن تكامل الموضوع يقتضينا أن نؤفيه حقه والتراث الذى خلفه لنا الأئمة الاعلام والفقهاء الكرام فيه من احكام هذه الناحية الجم الجميل ، فلا بد اذا أن نعطي لبحث احكام الرقيق فى موضوع بحثنا نصيبا .

وقبل الدخول فى ذلك نحب أن نقدم فكرة موجزة عن موقف الاسلام من الرق فنقول وبالله التوفيق :

لقد كان باب الرق مفتوحا على مصراعيه قبل بزوغ نور محمد — صلى الله عليه وآله وسلم — فكان جزاء القاتل أن يكون عبدا لولى الذنب ، وكان المدين الذى يعجز عن وفاء ما عليه ينقلب مملوكا لصاحب المال ، والسارق الذى يقبض عليه متلبسا يصبح رقيقا لرب المال ، ورب الاسرة حر فيما يفعل بأسرته قتلًا وبيعًا .

ولقد تمثلت ادية الاسلام لهذا الواقع المريع بالتالى :

اولا : منافع الدخول سدها :

- ١ — منع استرقاق الأحرار .
- ٢ — منع التزاوج بين الأحرار والعبيد خشية انشاء طبقة جديدة من الأرقاء .
- ٣ — سد جميع أبواب الرق ولم يبق الا مدخلا واحدا وهو أسرى الحرب مع الكفار .

ثانيا : منافع الخروج كثرها :

- ١ — رغب الناس فى عتق الرقاب بمختلف الوسائل .
- ٢ — جعل فى المال العام سهما لتحرير العبيد (.... وفى الرقاب) .
- ٣ — جعل كثيرا من الكفارات تحرير الرقاب مثل :
 - (أ) الحنث فى اليمين .
 - (ب) الفطر فى رمضان .
 - (ج) القتل الخطأ .
 - (د) الخ .

بل لقد جعل مجرد الاساءة من السيد الى عبده طريقا للتحرير .
وأوصى بهم خير وصية (١) . وبعد فهذا هو موقف الاسلام من الرق فاذا
وجد رقيق رغم هذا كله فأين يقف من أحكام الزنا ؟ هذا هو ما سنبينه
في الصفحات القادمة ان شاء الله .

وجوب الحد على الزانى منهم لجرد الزنى بدون اشتراط أن يكون متزوجا :

قال الله تعالى : (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات
المؤمنات فمن ما ملكت أيماكم من فتياتكم المؤمنات ، والله أعلم بإيمانكم
بعضكم من بعض ، فأنكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف
محصنات غير مسافرات ولا متخذات أخدان فاذا أحصن فإن أتبن بفاحشة
فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب ، ذلك لمن خشى العنت منكم ،
وان تصبروا خير لكم ، والله غفور رحيم) (٢) .

وجاء في الحديث : « اذا زنت أمة أحدكم فتيين زناها فليجلدها الحد
ولا يثرب عليها ... ثم ان زنت الثالثة فليبعها ولو بحبل من شعر » ،
وجاء أيضا في الحديث عن على — رضى الله عنه — أن أمة للنبي —
صلى الله عليه وآله وسلم — زنت فأمره بجلدها ... وقال : « أقيبوا
الحدود على ما ملكت أيماكم » (٣) .

ففى هذه النصوص دليل على وجوب حد الزنى على الاماء
والعبيد (٤) .

(١) انظر دراسة اسلامية : د. محمد عبد الله دراز ،
شبهات حول الاسلام محمد قطب ، الاسلام فى قنص الاتهام شوقى
أبو خليل .

(٢) النساء ٢٥ .

(٣) نيل الاوطار ج ٧ ص ١٣٧ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١١ ص ٢١١ .

وواضح من النصوص أن الحد واجب في الرقيق بمجرد الزنى ، سواء كان مزوجاً أم لا ، خلافاً لمن قال لا حد على الأمة إذا زنت قبل أن تتزوج ، وسبب هذا الخلاف اختلافهم حول معنى كلمة « فإذا أحسن » في الآية المذكورة فمن فسرهما على أن المراد فإذا تزوجت كان مفهومها أنها قبل أن تتزوج لا يجب عليها حد إذا زنت ، وقد أخذ به ابن عباس ، وقال به جماعة من التابعين ، وهو وجهه للشافعية . واحتجوا بما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس « ليس على الأمة حد حتى تحصن » وسنده حسن والأرجح وقفه .

وقد عارضه حديث على — رضى الله عنه — « أقيموا الحدود على أرقائكم من أحسن منهم ومن لم يحسن » (١) وهو موقوف ورفعته مسلم ، فالتمسك به أقوى (١) .

قال ابن حجر : وإذا حمل الاحصان في الحديث على التزويج وفي الآية على الاسلام حصل الجمع ، وقد بينت السنة أنها إذا زنت قبل الاحصان تجلد (١) .

وإذا حمل التقييد بالاحصان في الآية على التزويج فيمكن تخريجه على أنه يفيد أن الحكم في حقها الجلد لا الرجم فأخذ حكم زناها بعد الاحصان من الكتاب ، وحكم زناها قبل الاحصان من السنة ، والحكمة فيه أن الرجم لا يتنصف فاستمر حكم الجلد في حقها (١) .

وقال البيهقي : ويحتمل أن يكون النص على الجلد في أكمل حالها ليستدل به على سقوط الرجم عنها لا على إرادة إسقاط الجلد عنها إذا لم تتزوج ، وقد بينت السنة أن عليها الجلد وإن لم تحصن (١) .

وقد أعاد النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — في الحديث الذى سلف ذكره الزنى في الجواب غير مقيد بالاحصان للتنبيه على أنه لا أثر له ، وأن موجب الحد في الأمة مطلق الزنى .

واجب السيد نحو رقيقه :

يجب عليه أن يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر والبغى ، وأقل ما يفعل أنه إذا استأجر أجرا منهم يشترط عليه ذلك كما يشترط عليه ما يشترط من الأعمال ، ومتى خرج واحد منهم عن ذلك عاقبه .

وينبغي له — إذا كان قادرا — أن يعزرهم على عدم تأدية الواجبات وعلى فعلهم المحرمات ، فان لم يقم بالواجب صار مستحقا للعقوبة .
قال — صلى الله عليه وآله وسلم — « ان الناس اذا رأوا المنكر ولم يغيروه أوشك أن يعصمهم الله بعقاب منه » وقال : « من رأى منكرا منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان » ولا سيما اذا كان يضربهم لما يتركونه من حقوق ، فمن القبيح أن يعاتبهم على حقوقه ولا يعاقبهم على حقوق الله (١) .

حد الرقيق (٢) :

حد العبد والأمة خمسون جلدة بكرين كانا أو ثيبين ، وهو قول أكثر الفقهاء منهم عمر وعلى وابن مسعود والنخعي ومالك والأوزعي وأبو حنيفة والشافعي وعند مالك ولو قتل الجزء الرقيق أو كان مكاتبا وأم ولد ومعتق لأجل ومدير فتشطر العقوبة أيضا وهو قول الزيدية وأحمد وجماهير علماء الأمة .

وابن عباس وطاووس وعطاء وابن جريج وأبو عبيدة يقصرون الحد على المتزوجين من الرقيق ولا حد عندهم على غير المتزوج تبعا لفهمهم للآية (فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) لاحتمال دليل الخطاب في الآية وأنه مختص بالحكم .

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ٣٤ ص ٢٢٥-٢٢٦ .
(٢) مضان هذا البحث التالى : الشرح الصغير ج ٤ ص ٥٦ ،
المهذب ج ٢ ص ٢٦٧ والمطى ج ١١ ص ١٦٠ وما بعدها ، المغنى ج ٨ ص ١٧٤ وما بعدها ، ونيل الأوطار ج ٧ ص ١٣٧ ، التاج ج ٤ ص ٢١٢ ، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٢١٤ .

وقال داود بالتفريق بين الأمة والعبد ، فعلى الأمة مائة جلدة اذا زنت قبل الزواج وخمسين اذا زنت بعده ، والعبد جلد مائة بكل حال ، ذلك لأن الله تعالى يقول : **(فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)** وهذا عام خرجت منه الأمة المحصنة بقوله **(فاذا أحصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب)** ، فيبقى العبد والأمة التي لم تحصن على مقتضى العموم .

ويرى أبو ثور أن العبد والأمة اذا لم يحصنا بالتزويج وزنيا فعليهما نصف الحد وان أحصن فعليهما الرجم ، لعموم الأخبار فيه ، ولأنه حد لا يتبعض فوجب تكميله كالقطع في السرقة .

وقد سبق مناقشة رأى ابن عباس قريبا ، ويمكن أن يقال أيضا : ان لفظ الاحصان محتمل لأنه يرد بمعنى الاسلام والبلوغ والزواج فاذا علمنا أن الحديث الصحيح يصرح بجلد الأمة اذا زنت من دون نظر الى زواج من عدمه فان خلاف ابن عباس يصير منقوضا ، وهذا الحديث قد جاء في الصحيحين عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني قائلان : « سئل النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — عن الأمة اذا زنت ولم تحصن ، قال : ان زنت فاجلدوها ، ثم ان زنت فاجلدوها ، ثم ان زنت فاجلدوها ، ثم بيعوها ولو بضعير » .

وأما دليل الخطاب فقد روى عن ابن مسعود — رضى الله عنه — انه قال احصانها اسلامها ... ثم دليل الخطاب انما يكون دليلا اذا لم يكن للتخصيص بالذكر فائدة سوى اختصاصه بالحكم ، ومتى كانت له فائدة اخرى لم يكن دليلا ، مثل أن يخرج مخرج الغالب أو للتنبيه أو لمعنى من المعانى ، وقد قال الله تعالى : **(وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم)** ولم يختص التحريم باللاتي في الحجور . وقال : **(وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم)** وحرم حلائل الأبناء من الرضاع وأبناء الأبناء . وقال : **(ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا)** وأبيح القصر بدون الخوف .

وتفريق داود بين العبد والأمة لا مبرر له فان التخصيص على أحدهما يثبت حكمه في حق الآخر ، كما أن قول النبي — صلى الله عليه وسلم — « من أعتق شركا له في عبد ... » ثبت حكمه في حق الأمة .

وكذلك تفريته بين حد الأمة قبل الزواج وبعده خلاف ما شرع الله تعالى فان الله تعالى ضاعف عقوبة المحصنة على غيرها فجعل الرجم على المحصنة والجلد على البكر وداوود ضاعف عقوبة البكر على المحصنة ، واتباع شرع الله أولى .

وأما رأى أبى ثور فهو يتعارض مع الآية فقد جعلت حده نصف حد الحر فى حالة احصانه ، ثم يخرق الاجماع بايجابه الرجم على الرقيق بينما شرط الاحصان الحرية فالعبد ليس من اهل حد الرجم فلا رجم عليه والحديث « اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ولا يثرب » (١) لم يفرق بين مزوجة وغيرها فتقرر أن العبد والأمة لا يرجمان سواء كانا مزوجين أم لا .

فالذى يتحصن معنا أن على الرقيق اذا زنا خمسين جلدة فقط سواء اكان متزوجا أم غير متزوج ، على ذلك دلت النصوص وقد أخرج مسلم وأبو داوود والترمذى أن عليا — رضى الله عنه — خطب فقال : ياأيها الناس أقيموا الحدود على أرقائكم من أحصن منهم ومن لم يحصن .. وهو ما عليه الجمهور . والله أعلم .

من يقيم الحدود على الرقيق ؟ :

دلت الأحاديث على أن السيد يقيم الحد على مملوكه فقد جاء فيها « ... فليجلدها ولا يثرب » ، « فاجلدوها » ، « أمرنى النبى — صلى الله عليه وآله وسلم — أن أقيم عليها الحد » وهو مذهب الشافعى (٢) ومالك (٣) وأحمد (٤) وجماهير العلماء .

وروى نحو ذلك عن على وابن مسعود وابن عمر وفاطمة بنت رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — وأبى حميد وأبى أسيد الساعديين ، وعلقمة والأسود والزهرى والثورى وأبى ثور ... وغيرهم من الصحابة والتابعين .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٢١١ ، ٢١٢ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٢١١ .

(٣) الشرح الصغير ج ٤ ص ٤٥٨ .

(٤) المغنى ج ٨ ص ١٧٦ .

وقد أخرج البيهقي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : أدركت ، بقايا الأنصار يجلدون ولأئدهم في مجالسهم الحدود إذا زنوا ، وعن الحسن بن محمد أن فاطمة حدثت جارية لها زنت ، وعن إبراهيم أن علقمة والأسود كانا يقيبان الحدود على من زنى من خدم عشائريهم (٢٤١) .

ولم يخالف في هذا إلا أبو حنيفة وأصحاب الرأي (٢) ، فقالوا أن أمر إقامة الحدود إلى السلطان وهو وحده الذى يملك حق إقامتها أو من يأذن له ، ومن حججه أن الحد يحتاج إلى بينة أو إقرار والمعتبر في ذلك شروط من عدالة الشهود ومجيئهم مجتمعين أو في مجلس واحد وذكر حقيقة الزنى . . . وغير ذلك من الشروط التى تحتاج إلى فقيه يعرفها ويعرف الخلاف فيها والصواب منها . قالوا ولأنه حد هو حق لله تعالى فيفوض إلى الإمام كالقتل والقطع ويحتج لهم أيضا بما ورد عن طريق مسلم بن يسار قال كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول : الزكاة والحدود والنفى والجمعة إلى السلطان ، وقال الطحاوى لا نعلم له مخالفا من الصحابة . وتعقبه ابن حزم فقال : بل خالفه اثنا عشر نفسا من الصحابة (٤) .

والأحاديث صريحة في الدلالة على ما ذهب إليه الجمهور .

ورأى الزيدية وسط بين الرأيين فقد قالوا : إن حد الممالك إلى الإمام أن كان ثم إمام والا كان إلى السيد (٣) .

ويفصل الإمام مالك أيضا : فإذا كانت الأمة مزوجة فأمرها إلى الإمام إلا أن يكون زوجها عبدا لسيدها فأمر حدها إلى السيد (٤) . ويجعل الإمام ابن تيمية الأصل إقامة السلطان للحدود فإن كان مضيعا لها أو عاجزا عن إقامتها لا تسلم إليه مع إمكان حفظها وإقامتها بدونه (٥) .

حدود سلطة السيد في إقامة الحدود :

ورغم اتفاق الجمهور على أن السيد يقيم الحد على رقيقه إلا أن خلافا دار حول : إلى أى حد هذه السلطة للسيد . هل يقيم جميع الحدود أم بعضها فقط . . . ؟ .

- (١) المغنى ج ٨ ص ١٧٦ .
- (٢) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٣٩ .
- (٣) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٧ .
- (٤) فتح البارى ج ١٢ ص ١٤٤ .
- (٥) مجموع الفتاوى ج ٣٤ ص ١٧٦ .

فقال الاوزاعى والثورى لا يقيم السيد الا حد الزنا (١) .

واستثنى مالك القطع فى السرقة وهو وجه للشافعية واحتجوا بأن القطع مثله فلا يؤمن السيد أن يريد التمثيل بعبده ، فيمنع من مباشرة القطع سدا للذريعة . وأخذ بعض المالكية من هذا التعليل اختصاص ذلك بما اذا كان مستند السرقة علم السيد أو الاقرار بخلاف ما لو ثبت بالبينة فانه يجوز للسيد اقامة الحد لفقد العلة المذكورة .

والحنابلة لا يجيزون للسيد أن يقيم من الحدود الا ما كان جلدا فقط كحد الزنى والشرب والقذف ، أما القتل فى الردة والقطع فى السرقة فهى الى الامام (٢) .

قالوا : لأن السيد يملك تأديب عبده وضربه على الذنب ، وهذا من جنسه الا انه مقدر ، بخلاف القطع والقتل فانه اتلاف لکله أو بعضه الصحيح ، وهذا لا يملكه السيد . والخبر الوارد فى حد السيد عبده انما هو فى الزنا وما ثبت من أفعال بعض الصحابة كابن عمر أنه قطع يد عبده وأن عائشة قطعت يد عبدها وأن حفصة قتلت جارية لها (٣) فقد أنكر عثمان على حفصة فعلها وشق عليه وقوله أولى من قولها وما روى عن ابن عمر فلا يعلم ثبوته عنه (٤) .

فالحاصل أنه لا ينبغى لأحد أن يقيم حدا من دون السلطان الا أن للمسرء أن يقيم كل حد وجلد على عبده وأمته .

ومع ذلك فالعلماء زيادة فى الحيطة يشترطون فى السيد الذى له حق اقامة الحد على مملوكه شروطا :

فالامام مالك يشترط شرطين :

١ — أن لا يكون العبد متزوجا بغير ملك السيد .

(١) فتح البارى ج ١٢ ص ١٤٤ .

(٢) المغنى ج ٨ ص ١٧٧ .

(٣) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٣٩ .

٢ — أن لا يكون موجب الحد ثابتا بعلمه (١) .

والحنابلة يشترطون شروطا أربعة يوافقون المالكية على شرطهم الثاني ويرون كما سلف اشتراط أن يكون الحد جلدا فقط والثالث أن يكون المملوك له وحده وليس مشتركا والرابع شرط في السيد نفسه وهو أن يكون بالغاً ، عاقلاً ، عالماً بالحدود وكيف تقام (٢) ويشترط ابن حزم أن يكون السيد مسلماً عادلاً ليقيم الحدود والا فلا (٣) .

وبعد فأمر إقامة الحدود على الرقيق واجب على السيد سواء أقامه بنفسه أو أصله إلى السلطان فذلك أمر رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — فإن لم يفعل كان عاصياً لله ورسوله ، وكان مقذوحاً في عدالته .

بيع الرقيق الزاني :

ورد في الحديث بخصوص حد الرقيق الأمر ببيع الأمة الزانية « ... ثم ان زنت الثالثة فليبيعها ولو بحبل من شعر » متفق عليه (٤) وقد اختلفت آراء الفقهاء في مدلول هذا الأمر على أقوال :

١ — فالجمهور على أن الأمر للنسب فيقولون أن بيعها مستحب وليس بواجب ، وهذا مذهب الشافعية (٥) .

٢ — وقال بأنه لوجب أهل الظاهر (٦) قالوا : ان ترك مخالطة الفسقة ومفارقتهم واجب ، وبيع الحقير بالكثير جائز اذا علم البائع فامسك من تكررت منه الفاحشة محرم (٧) .

(١) الشرح الصغير ج ٤ ص ٤٥٨ .

(٢) المغنى ج ٨ ص ١٧٧ — ١٨٠ .

(٣) المحلى ج ١١ ص ١٦٨ .

(٤) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٣٧ .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٢١٢ .

(٦) المحلى ج ١١ ص ١٦٦ .

(٧) سبل السلام ج ٤ ص ٩ .

٣ — وقال بعض الشافعية ان الأمر بالبيع منسوخ (١) بالنهي عن اضاعه المال وائس الأمر كما قالوا فان اضاعه المال انما تكون اذا لم يكن شيء في مقابل البيع ، والمأمور به في الحديث هو البيع لا الاضاعه . وذكر الحبل من الشعر انما هو للمبالغة ولو سلم عدم ارادة المبالغة لما كان في البيع بحبل من شعر اضاعه (١) .

وانما حمل الجمهور الأمر على النذب لأنهم رأوا أن المراد هو الحظ على مبادعة من تكرر منه الزنى لئلا يظن بالسيد الرضا ولما في ذلك من التوصل الى تكفير أولاد الزنى (٢) .

قالوا : ويصرفه عن الوجوب أنه قد ثبت النهي عن اضاعه المال فكيف يجب بيع الأمة ذات القيمة بحبل من شعر لا قيمة له ، فدل على أن المراد الزجر عن معاشرة من تكرر منه فعل الفاحشة .

كما أنه يمكن أن يقال أن المراد بقوله « بحبل من شعر » لا يراد به ظاهره وانما ذكر للمبالغة كما وقع في الحديث « من بنى لله مسجدا ولو كمفحص قطرة » لأن قدر المفحص لا يسع أن يكون مسجدا حقيقة قالوا : وبناء على هذا فلو وقع الزنى في عين مملوكة لمحجور فلا يبيعها وليه الا بالقيمة ، وهى ثمن المثل ذلك لأن المراد من الحديث الاسراع بالبيع وامضاؤه لا يؤخر الرقيق طلبا للزيادة وليس المراد بيعه بقيمة الحبل حقيقة .

والامام محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني بعد ايراد أقوال المذاهب وأدلتهم ومناقشتها (٣) قال : « قلت ولا يخفى أن الظاهر مع من قال بالوجوب ولم يأتى القائل بالاستحباب بدليل على عدم الإيجاب . قال : والذي هنا مخصص للنهي عن اضاعه المال وقد وقع الإجماع على جواز بيع الشيء الثمين بالشيء الحقير اذا كان البائع عالما وكذلك اذا كان جاهلا عند الجمهور » .

(١) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٣٧ .

(٢) فتح البارى ج ١٢ ص ١٤٥ — ١٤٦ .

(٣) سبل السلام ج ٤ ص ٩ .

والامام الشوكاني بعد ايراده لقول ابن بطال : « وحمله (أى الأمر) بعضهم على الوجوب ، ولا سلف له بالامة فلا يشتغل به » .
قال : « وظاهره أنه أجمع السلف على عدم وجوب البيع فان صح ذلك كان هو القرينة الصارفة للأمر عن الوجوب والا كان الحق ما قاله .
أهل الظاهر (١) .

هل يجب على البائع بيان السبب في البيع للمشتري ؟

وسبب هذا السؤال حديث « من غشنا فليس منا » فان الزنى عيب ، فهل يلزمه بيانه ؟ قال : قوم يلزم البيان لأن الاخبار بالعيب واجب (٢) .

ويحتمل أنه لا يجب لأن الشارع أمر ببيعها ولم يأمر ببيان عيبها ، ثم ان هذا العيب ليس معلوم ثبوته في الاستقبال ، فقد يتوب الفاجر ويفجر البار ، وكون الحد قد أقيم فقد صار كغير الواقع ، وقد ورد النهى عن تعنيفها وبيان العيب قد يكون تعنيفا . ولعل الأقرب أن يقال انه يندب للبائع ذكر سبب بيعها لأن ذلك داخل تحت عموم المناصحة (٣) .

قال الامام النووي فان قيل كيف يكره شيئا ويرتضيه لآخيه المسلم ؟ فالجواب : لعلها تستعف عند المشتري بأن يعفها بنفسه أو يصونها بهيئته أو بالاحسان اليها والتوسعة عليها ، أو يزوجها أو غير ذلك . والله أعلم (٤) .

تفريب الرقيق :

مر معنا في مبحث التفريب عند الحديث عن حد البكر بحث هذه المسألة حيث خرجنا بنتيجة هي أنه لا نفى على الرقيق وهو قول الأئمة مالك وأحمد وأبو حنيفة والأكثر (٥) .

-
- (١) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٢٩ .
 - (٢) صحيح مسلم ج ١١ ص ٢١٢ .
 - (٣) سبل السلام ج ٤ ص ٩ .
 - (٤) صحيح مسلم بنشرح النووي ج ١١ ص ٢١٢ .
 - (٥) فتح الباري ج ١٢ ص ١٤٦ — ١٤٧ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٨٩ — ١٩٠ ، المغنى ج ٨ ص ١٧٥ .